الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤

فى اجتماعات جمال مبارك مع لجان الحزب بالمحافظات... أرقام ودراسات تعلن:

تطبيق «الكويز» لمصلحة الوطن وسياسة الانفتاح التجارى لحكومة الحزب

حرص الحزب الوطنى بأكمله نوابا بمجلسى الشعب والشورى، وأعضاء بلجان السياسات على المستوى المركزى، وأمانات على مستوى المحافظات، وقيادات حزبية، وفى البداية كانت كلمة زعيم الحزب الوطنى الرئيس حسنى مبارك فى قيادة الحوار والشرح للمواطنين لأبعاد الاتفاق الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية (بروتوكول الكويز)، مؤكدا أنه فى كل خطوة تمت لتطبيق هذا البروتوكول إنما استهدفت مصلحة الوطن. ولم يتوقف الأمر عند حد شرح هذا البروتوكول بمجلسى الشعب والشورى لنواب الشعب، ولكن حرص أيضا السيد جمال مبارك أمين السياسات بالحزب الوطنى على حمل الأمانة وتولى مسئولية الشرح والإيضاح لأعضاء الحزب الوطنى على نطاق واسع شمل أمانات الحزب بالمحافظات، ومن خلال جولاته التى أصر فيها على الانتقال إلى القواعد الحزبية فى مواقعها والإجابة عن جميع التساؤلات التى يطرحها من يلتحم يوميا بالمواطنين من أعضاء الوحدات الحزبية فى كل مكان على أرض مصر.

وقد أصدر أيضا الحزب الوطنى تقريرا شاملا للرؤية الحزبية المصرية حول بروتوكول الكويز، وأهمية تطبيقه من أجل مصر ولمصلحتها، وتم نشره بين نواب مجلسى الشعب والشورى لقيامهم بدورهم فى شرح هذه القضية المهمة للمواطنين.

رفض تسييس اتفاق الكويز

وفى مقدمة التساؤلات التى تمت الإجابة عنها قبل طرحها: هل هذا البروتوكول سياسى وله غلاف اقتصادى؟! أم أنه اتفاق اقتصادى فقط؟

وقد حرص السيد جمال مبارك على شرح الأمر داخل الحزب الوطنى وفى المحافظات، وذلك بتأكيد أن الموقف المصرى استند منذ بدء التفاوض حول هذا الأمر على رفض محاولات الجانب الإسرائيلى لتسييس المناطق الصناعية المؤهلة من خلال إقحام قضايا سياسية محددة استهدفت تحويل الكويز من اتفاق اقتصادى محض إلى اتفاق ذى طابع سياسى، سواء كان ذلك ما يرتبط بعودة السفير المصرى إلى تل أبيب أو المضى فى خطوات التطبيع أو المواقف المصرية الثابتة من القضية الفلسطينية بصفة عامة، وكلها أمور كانت وستظل دوما محكومة بمواقف مصرية ثابتة تضع فى أولوياتها التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية استنادا إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى التى تقضى بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ويأتى التحرك المصرى المكثف لإعادة عملية التسوية إلى مسارها الصحيح تأكيدا لهذا التوجه، حيث حرصت مصر على بذل مساعيها لتوحيد الصف الفلسطينى تمهيدا للانسحاب الإسرائيلى من غزة بهدف تعزيز الموقف التفاوضى الفلسطينى وحرمان الجانب الإسرائيلى من ذريعة عدم إمكان إجراء المزيد من الانسحاب مستقبلا فى ضوء عدم تأهيل السلطة الفلسطينية للقيام بمسئولياتها بما يكمل التحرك الحالى من أجل تعظيم الضغوط على الجانب الإسرائيلى لربط عملية الانسحاب من غزة بمراحل «خريطة الطريق» وصولا إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

مصر المستفيد الأكبر من الاتفاق

وردا أيضا على سؤال حول مدى الاستفادة التى تعود على مصر بموجب إنشاء اتفاق الكويز مقارنة بالمكاسب الاقتصادية التى تحققها إسرائيل، فقد تأكد أن مصر تعد المستفيد الأكبر بموجب شروط إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، بالرغم من أن الطرف الإسرائيلى سوف يحقق قدرا من الاستفادة نتيجة تخصيص نسبة للمكون الإسرائيلى ضمن المنتجات التى يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يجب القول إن المنتجات الإسرائيلية ليست بحاجة إلى ترتيبات إقليمية خاصة للنفاذ إلى السوق الأمريكية، فهى تتمتع بهذه الميزة بموجب اتفاقية التجارة الحرة التى وقعتها مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥، أى أن الاستفادة الأكبر من الكويز سوف تعود على الاقتصاد المصرى، حيث يستمتع بجزء أكبر من المكاسب التى تتحقق بموجب الدخول فى اتفاقية التجارة الحرة دون تحمل الالتزامات أو الأعباء التى قد ترتبت عليها.

وتتمثل إحدى الركائز الأساسية التى تحكم التوجه الاقتصادى للحزب وحكومته فى سياسة تحرير التجارة لتعظيم الميزة التنافسية للاقتصاد المصرى، وينطلق هذا التوجه من سعى حكومات الحزب المتعاقبة إلى تحقيق هدف أساسى وهو فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات المصرية، الأمر الذى من خلاله تضمن مصر تطوير الصناعة الوطنية لتصل إلى مستوى المنافسة العالمية، وهو ما يؤهل الاقتصاد القومى لإيجاد فرص العمل لاستيعاب العمالة الوافدة إلى سوق العمل.

ووفقا للاتفاقيات المنشئة لمنظمة التجارة العالمية من المقرر بحلول الأول من يناير عام ٢٠٠٥ أن يتم إلغاء نظام الحصص المتبع حاليا بالنسبة لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة، وهو النظام الذى كانت تحدد من خلاله حصص تصديرية معينة لصادرات الدول النامية من هذه المنتجات تمر من خلالها إلى الأسواق الخارجية وفقا لتعريفات جمركية معينة، وهو الأمر الذى كان من شأنه التقليل من حدة التنافس المباشر بين صادرات الدول النامية فى مثل هذه الأسواق، نظرا لأن كل دولة كانت لها حصتها المحفوظة لها والتى لا تستطيع الدول الأخرى منافستها فيها.

وقد استفادت مصر على مدى سنوات، شأنها فى ذلك شأن جميع الدول النامية الأخرى، من نظام الحصص التصديرية، للدرجة التى استطاعت من خلالها أن تصل بنسبة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى نحو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات المصرية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

إلا أنه من شأن إلغاء مثل هذا النظام فى أول العام المقبل أن يزيل هذا النوع من الامتيازات التى كانت تتمتع بها الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى عدد من الأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأمريكية، مما يضعها فى منافسة شديدة مع صادرات كل من الصين والهند وهونج كونج، وهو الأمر الذى يتوقع أن يؤدى إلى تراجع نحو ثلثى صادرات المنسوجات والملابس المصرية إلى السوق الأمريكية.

ولن تتوقف الخسائر نتيجة لإلغاء مثل هذا الامتياز على تراجع حجم الصادرات المصرية فقط، وإنما من المتوقع أن تمتد إلى إغلاق العديد من المصانع التى تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة وفقا لهذه الرخصة التى توشك على الزوال، وهو الأمر الذى قد تصل تكلفته النهائية إلى فقدان ما يقرب من ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة فى الصناعات النسجية، فى وقت تتضافر فيه جميع الجهود لإيجاد فرص عمل جديدة بهدف زيادة معدلات التشغيل.

ولتفادى حدوث مثل هذه التبعات السلبية، أصبح من الضرورى العمل على استغلال كل الفرص المتاحة أمامنا التى قد تسمح للصادرات المصرية من المنسوجات أو غيرها بالنفاذ إلى السوق الأمريكية وفق ميزات تفضيلية خاصة بها تجنبها قدرا من المنافسة المباشرة مع صادرات الدول الأخرى، وأحد هذه السبل المتاحة هو ما يعرف بنظام المناطق الاقتصادية المؤهلة أو «الكويز»، وهو ما شرعت دول عربية

نهال شكرى

أخرى فى اتباعها بالفعل، وتحديدا الأردن (١٩٩٩)، والمغرب (يونيو ٢٠٠٤)، والبحرين (سبتمبر ٢٠٠٤).

فرص تصديرية عربية إفريقية

إن المناطق الصناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافى، وتوافق عليها الحكومة الأمريكية، على أن تسمح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك لجميع المنتجات المصنعة بها، مثل الصناعات الغذائية والأثاث والصناعات المعدنية والهندسية والكيماوية، إلى جانب منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة، بالنفاذ الفورى إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية، أو حصص كمية، أو غير ذلك من قيود، مادامت هذه المنتجات قد راعت قواعد المنشأ، واستخدمت النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية، وقد تم الاتفاق على أن يكون ٣٥٪ على الأقل من قيمة المنتج مصنعة محليا، على أن تتضمن ١١,٧٪ مدخلات إسرائيلية بحد أقصى.

ومن المتوقع أن يتم إنشاء ثلاث مناطق من هذه النوعية هى: منطقة القاهرة الكبرى، ومنطقة الإسكندرية والعامرية، ومنطقة بورسعيد، مع الوضع فى الاعتبار أن المصانع التى توجد داخل النطاق الجغرافى لهذه المناطق يكون لها حق الاختيار فى الانضمام لمثل هذا النظام أو لا، وتمثل المنشآت الصناعية بهذه المناطق نحو ٦٠٪ من إجمالى المنشآت الصناعية، كما تستوعب ٦٣٪ من إجمالى العمالة، وأخيرا يقدر الاستثمار الصناعى بها بنحو ٥٨٪ من إجمالى الاستثمارات، ومعظمها يعمل فى صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والهندسية والمعدنية.

مساعدات برنامج تحديث الصناعة

٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة أول هذه المكاسب هو تجنب حدوث تراجع شديد فى صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية للأسواق الأمريكية بعد إلغاء نظام الحصص المقرر أول العام المقبل، وهو الأمر الذى قد يؤدى فى حالة حدوثه إلى فقدان الآلاف من فرص العمل الحالية التى تعمل فى هذه الصناعات.

يضاف إلى ذلك أن نظام المناطق الصناعية المؤهلة يعطى ميزات تفضيلية للمنتجات المصرية أكبر من تلك التى يوفرها نظام الحصص نفسه، الذى كانت تخضع فى إطاره الحصص المصرية لتعريفة جمركية تتراوح بين ١٠٪ و٣٣٪، بينما سيتم إلغاء جميع هذه التعريفات فى ظل النظام الجديد، وبالتالى فإن الصادرات المصرية ستكون فعليا أرخص مما كانت عليه فى ظل النظام السابق، مما يعزز من قدرتها التنافسية.

فى مقابل هذا لا تلتزم مصر بمنح مزايا تفضيلية للمنتجات الأمريكية للنفاذ للسوق المصرية، أى أن الإعفاءات تكون من جانب الطرف الأمريكى فقط، وهو أمر نادر الحدوث فى عالم اليوم الذى تسيطر فيه مبادئ التبادلية والمعاملة بالمثل على العلاقات الاقتصادية الدولية، بل وفى بعض الأحيان يُفرض على الدول النامية تقديم تنازلات أكبر من التنازلات التى تقدمها الدول المتقدمة عند الشروع فى قيام مشاركة تضم هذين النوعين من الدول.

بالإضافة إلى ذلك لن تتوقف فوائد إنشاء مثل هذه المناطق على معالجة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

السلبيات التى قد تنتج عن إلغاء نظام الحصص فحسب، وإنما ستتطور من مجرد الحد من الخسائر إلى آفاق تحقيق مكاسب جديدة، لعل على رأسها ما يتوقع أن تشهده الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة للسوق الأمريكية من قفزة هائلة، وهى قفزة قد تصل بقيمة هذه الصادرات إلى رقم ٤ مليارات دولار، وهى زيادة برغم ضخامتها فإنها متوقعة تماما، خاصة إذا ما علمنا أن الزيادة التى حققتها صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الأردنية إلى الولايات المتحدة، خلال أربع سنوات فقط من تطبيق نظام المناطق الصناعية المؤهلة، زادت على الـ٢٨٠٪، حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات من مليونين عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٧ مليونا عام ٢٠٠٣، وهى زيادة قد تتضاعف بالنسبة للاقتصاد المصرى الذى يتمتع بقاعدة إنتاجية وصناعية أوسع.

وبترجمة هذه الزيادة المتوقعة فى الصادرات المصرية من منتجات هذا القطاع الحيوى إلى أرقام للتشغيل، تشير التقديرات إلى أن الوصول إلى هذا الرقم من الصادرات سيؤدى إلى توليد نحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة فى هذه الصناعة.

الفوائد على الاقتصاد القومى

إن أحد أهم عناصر الجذب لأى مستثمر، سواء وطنى أو أجنبى، هو تزايد قدرته على تسويق منتجاته بأسعار تفضيلية فى عدد من أسواق العالم كبيرة الحجم، ومما لاشك فيه أن إنشاء مثل هذه المناطق من شأنه أن يزيد من تنافسية المنتج المصرى فى السوق الأمريكية، بفعل رفع القيود الجمركية وغير الجمركية عنها، وبالتالى فإن اقتناع المستثمر بقدرته على بيع منتجاته بسعر تنافسى فى سوق كبيرة الحجم مثل السوق الأمريكية، سيشكل بلاشك دافعا قويا له لتركيز وزيادة استثماراته فى مثل هذه المناطق. وتشير التقديرات الأولية إلى أن إضافة حق النفاذ إلى السوق الأمريكية بموجب إنشاء مثل هذه المناطق إلى الأسواق العالمية الأخرى التى تتمتع فيها المنتجات المصرية بميزات تفضيلية بموجب اتفاقيات تجارة حرة كالاتحاد الأوروبى، والمنطقة العربية، ودول الكوميسا، من شأنه أن يجذب استثمارات بنحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وبترجمة هذا الرقم الضخم إلى فرص عمل يكون من شأنه توليد ما يقرب من ٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة تضاف إلى سوق العمل المصرية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية